

أهمية تقييم المؤسسات في إنجاح مسار الخصخصة في الجزائر

أ.بن حمو عصمت محمد

أ.الهروشي خطاب

جامعة مستغانم

الملخص:

عندما يتعلق الأمر بالخصخصة، فإن موضوع التقييم يصبح بالغ الأهمية ؛ حيث يستمد هذه الأهمية من المكانة الخاصة التي حظيت بها إستراتيجية الخصخصة في الجزائر في السنوات الأخيرة.

فبمجرد أن يتخذ القرار ، تخضع المؤسسات العمومية موضوع الخصخصة إلى عملية التقييم التي يفترض أن تتم على مرحلتين متكاملتين هما على الترتيب: التشخيص و اختيار طرق التقدير الأكثر ملائمة للواقع الذي يكشف عنه التشخيص ثم تقييم المؤسسة .

لكن كون عمليات التقييم تمت في السابق من وجهة نظر محاسبية قاصرة ، أي باستخدام طرق التقييم لوحدها دون الأخذ بعين الاعتبار واقع المؤسسة الذي كان يفترض أن يتم الكشف عنه بواسطة التشخيص ، فقد أدى ذلك إلى ابتعاد عملية التقييم وبالتالي سعر التنازل عن القيمة الحقيقية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، المؤسسات العمومية، عملية التقييم، التشخيص، القيمة الحقيقية.

Abstract:

when it comes to the issue of privatization , evaluation becomes of a great importance which is delivered by the strategy of privatization in Algeria in the last decade.

Once the decision is taken, public institutions subjects the issue of privatization to the subject of evaluation that is devided into two phases complementary phases that are respectively the diagnosis and estimation methods that are selected so as to fit best to the real situation of the institution.

However, the fact that, in the past, the assessment processes took place from the perspective of an accounting deficient, that is using the methods of evaluation alone without taking into account the reality of the institution that was supposed to be detected by the diagnosis, led to the decrease of the real value of the institution.

Key words: privatization , public institutions, evaluation, diagnosis, real value

المقدمة

إن التوجه نحو الخصخصة في الجزائر جاء في خضمّ توجّه عالمي كبير ضم أكثر من مئة دولة دفعت إليه الجهات المانحة وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ضمن ما يُعرف بـ "توافق واشنطن"¹. وقد تزامن ذلك مع تعرض الجزائر في نهاية الثمانينات إلى أزمة اقتصادية - أزمة المحروقات سنة 1986 - كانت شديدة الوطأة على الاقتصاد، وخصوصاً من ناحية انهيار سعر صرف الدينار، ارتفاع المديونية وضعف معدل النمو الاقتصادي على مدى عدة سنوات . اضافة إلى ضعف أداء القطاع العام . وبالتالي وكغيرها من الدول التي شهدت أزمات اقتصادية ناجمة عن تفاقم الإنفاق العام والتضخم و تراكم المديونية ، كانت الخيارات محدودة ، فلم يكن هناك بديل عن الانصياع للمؤسسات الدولية التي تطلّبت قدرًا عاليًا من التقشف في الإنفاق، وتحرير الأسواق و خصوصاً الخصخصة.

وبالتالي ظهر التقييم كمفهوم يفرض نفسه للدور الحوري الذي يلعبه في إنجاح سياسة الخصخصة.

وقصد الإمام بمختلف جوانب هذه الدراسة، برزت أهمية الإجابة على السؤال الجوهرى التالي ماهو المسار الذي مرت به إستراتيجية الخصخصة في الجزائر، و ما مدى قصور طرق التقييم المعتمدة في ذلك ؟

¹ سمي كذلك نظرا لكونه ضم ثلاث هيأت مقرها واشنطن.

1- تعريف الخوصصة:

الخوصصة هي عبارة عن مجموعة من السياسات المتكاملة التي تهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص و المنافسة من اجل تحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية² كما تم تعريف الخوصصة في الامر رقم 04-01 في 20 أوت 2001، المتعلقة بالتنظيم والتسيير وخصوصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

حسب مضمون القانون 04-01، "تحدد الخوصصة أية صفقة تؤدي إلى التحويل إلى أشخاص أو أشخاص معنويين ذوي القانون الخاص في المؤسسات العمومية، كما في ملكية:

- كل أو جزء من رأس مال الشركات التي تملكها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر أو من طرف أشخاص معنويين ذوي القانون العمومي ، يبيع الأسهم، أو حصص من رأس المال أو الاشتراك في زيادة رأس المال؛

- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة للشركات التابعة للدولة.³

كما يمكن تعريفها على أنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو هي علاقة تعاقدية بين الدولة و القطاع الخاص و ذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقا لطريقة تسيير المنشأة الخاصة.⁴

2- المبررات النظرية لخوصصة المؤسسات الجزائرية:

يمكن تقسيم تبريرات تبني الجزائر برنامج الخوصصة إلى قسمين :

- **مبررات مستوى الاقتصاد الجزئي :** على مستوى الاقتصاد الجزئي سوف نحاول شرح تفوق فاعلية المنشآت الخاصة على المنشآت العامة وذلك بالتطرق إلى بعض الدراسات

² شهاب حمد شيهان , إشكالية الخصخصة و انعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية, العدد 2, 2008, ص 03

³ الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 24 أكتوبر 2001

⁴ -حالد حمدي حمدون المشهداني, الخصخصة وأثارها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي, دار وائل لنشر الأردن, 2013, ص 14

التي حاول من خلالها الاقتصاديين معرفة العلاقة بين طبيعة حقوق الملكية ومفهوم فاعلية المنشأة،ويمكن تلخيص هذه الدراسات كمايلي:

جدول رقم (1):دراسات مقارنة بين نتائج المنشآت العمومية والخاصة

مقارنة بين نتائج المنشآت العمومية والخاصة في القطاع الصناعي التركي خلال الفترة 1963-1976	1982	كرجر (krueger) وتونسر (tuncer)	رغم أن متوسط نسبة النمو للإنتاجية العامة للعوامل بالمنشآت العامة (2.65) أعلى بكثير من نسبة النمو المنشآت الخاصة (1.84)، فلقد أظهرت 10 منشآت خاصة من 14 منشأة فاعلية أكبر فيما يتعلق برأس المال واستعمال العمل بوحدة المنتج من نظيرتها بالقطاع العام .
مقارنة بين نتائج المنشآت العمومية و الخاصة في القطاع الصناعي التنزاني خلال الفترة 1970-1975 .	1981	كيم (KIM)	بالقطاع الخاص المخرجات الخام (المنتجات الخام) بوحدة رأس المال والفائض كنسبة للقيمة المضافة أعلى بنسبة 14.4% و7.7% من القطاع العام. لدى المؤسسات الخاصة فائض عملي، بينما تكبدت المنشآت العمومية خسائر كبيرة.
مقارنة نتيجة المصانع المطاحن (ميلز) الاندونيسية العمومية والخاصة.	1982	هيل: HILL	كانت نتائج المنشآت العمومية غير مرضية في معظم الحالات .مع فشل القطاع العام في تسجيل مدا خيل كافية لتغطية التكاليف.
مقارنة بين نتائج المنشآت العمومية و الخاصة في البلدان النامية.	1984	كيرك: KIRK	كانت نتائج المنشآت العمومية غير مرضية في معظم الحالات .مع فشل القطاع العام في تسجيل مدا خيل كافية لتغطية التكاليف.
مقارنة بين نتائج المنشآت العمومية و الخاصة العاملة في مختلف القطاعات من الاقتصاد البريطاني (1971-1980).	1982	بيرك: PYRKE	أظهرت المنشآت العمومية بكل النشاطات نتيجة ضعيفة. بمفهوم استعمال الموارد و اقل مرد ودية .

Source :Nacer-Eddine SADI «La Privatisation Des Entreprises Publiques en Algérie , Objectifs ,Modalités et Enjeux.2005.P 75

من الدراسات السابقة نلاحظ ضعف فاعلية المنشآت العمومية و ذلك بسبب من العوامل

التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الوضعية الاحتكارية التي تعمل فيها المنشآت العمومية

– التغطية الدائمة من طرف حكومات الدول للعجز والأزمات المالية بالمنشأة العمومية لتجنيبها الإفلاس.

– تعدد الأهداف في المنشأة (الاقتصادية و الاجتماعية) التي تساعد تبرير الأخطاء المرتكبة من طرف المسيرين.

• **ميررات مستوى الاقتصاد الكلي :**

ليست مشكلة طبيعة الملكية المنشأة وغياب التحفيز في تسيير المنشأة العامة هي العوامل الوحيدة التي أدت إلى الاهتمام بعملية الخوصصة بل تمت عوامل خارجية تتمثل في أزمة المديونية (ارتفاع نسبة الديون الخارجية) كما هو مبين في الجدول :

جدول رقم (2): الديون الخارجية للجزائر من 1980-1997 (الوحدة مليار دولار)

1980	1982	1983	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1997
17.05	14.97	14.32	16.51	20.56	24.60	25.04	25.44	26.58	31.06

المصدر: المعلومات الخاصة ببنك الجزائر

مقارنة نسبة الديون الخارجية سنة 1987 (24.6 M\$) و سنة 1980 (M \$ 17.05) نلاحظ انه تمت ارتفاع بنسبة 44%، وهذا الارتفاع متواصل إلى أن يصل إلى مستوى (M 31.06\$) سنة 1997 أي معدل ارتفاع مقارنة مع سنة 1980 يقدر ب 82%⁵.

إن هذا الارتفاع الكبير في نسبة الديون الخارجية قلل من ثقة المؤسسات المالية الدولية في قدرة الجزائر على تسديد ديونها وفرضت عليها تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و التي يعد برنامج خوصصة المؤسسات العمومية من أهم مكوناتها.

⁵ HOUCINE BENISSAD ; ALGERIE : RESTRUCTURATIONS ET REFORMES ECONOMIQUES (1979-1993) ; OPU ; 1994 ; P147

3- مسار الخوصصة في الجزائر:

لقد تم تطبيق برنامج الخوصصة في الجزائر سنة 1995 بواسطة صدور أول نص أمر 95-22 في 26 أوت 1995 تم تعديله بواسطة نص أمر ثاني 97-12، الصادر في 19 مارس 1997⁶، حيث تمت نقل ملكية عدد معتبر من المؤسسات الحكومية، ويمكن تلخيص مسار هذا البرنامج في الجدول التالي :

جدول رقم (3): المؤسسات التي تم خوصصتها في الفترة: 1995-2003

المكتسبات	تقنية الخوصصة المستعملة	نسبة راس المال الذي تم خوصصته	مجال النشاط	المؤسسة التي تم خوصصتها
المكتسبات المالية من العملية.	الاعتماد على البورصة	20%	السياحة.	فندق الاورسي
المكتسبات المالية من العملية.	لا اعتماد على البورصة	20%	كيمياء صيدلانية.	سيدال
المكتسبات المالية من العملية.	لا اعتماد على البورصة	20%	صناعة غذائية	سظيف ERIAD
50 مليار دينار بغرض تطوير المنشأة .	المساهمة في رأس المال	70%	صناعة الحديد و الصلب	الحجار SIDER
استثمار تطويري للمنشأة+ الماركة.	المساهمة في رأس المال	60%	لوازم التنظيف	ENAD

SOURCE: ANDREFF WLADIMIR, " Reformes, libéralisation, privatisation en Algérie". Confluences Méditerranée, 2009/4 N 71 ,P51.

إن عدد المنشآت الحكومية التي تم خوصصتها في هذه المرحلة (8 سنوات) هو 5 مؤسسات و هي نسبة جد ضعيفة.

⁶ HAMAMDA MOHAMAD TAHAR ; PRIVATISATION DES ENTREPRISES PUBLIQUE EN ALGERIE. ; GEOECONOMIE ; 2011 ;P 139.

جدول رقم (4) :عدد المؤسسات التي تم حوصصتها خلال الفترة: 2003-2007

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الخصوصية الكلية	05	07	50	62	68	192
خصوصية جزئية. (<50)	01	02	11	12	07	33
خصوصية جزئية. (>50)	00	03	01	01	06	11
شراء من طرف العمال.(RES)	08	23	29	09	00	69
شراكة (PARTENARIAT)	04	10	04	02	09	29
بيع الأصول للخواص.	02	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

SOURCE : Hamamda Mohamed Tahar ; Privatisation Des Entreprises Publique En Algérie ; Géo-économie ; 2011.P147

هذه المرحلة عرفة انتعاش في عملية الخصوصية مقارنة مع المرحلة الأولى تترجم الرغبة الحقيقية للحكومة في التخلص من المنشآت العمومية التي كانت نسبة كفاءتها ضعيفة.

4- التقييم المعتمد في تقييم المؤسسات الجزائرية موضوع الخصوصية:

لم يقيم المشرع الجزائري بتحديد طريقة معينة يتم بها حساب قيمة المؤسسة، وأشار إلى أنه يجب إختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لأسلوب التنازل كلي أو جزئي، مادي أو معنوي. إلا أنه سرد المعاملات الواجب تطبيقها في إعادة تقييم الاستثمارات المادية فقط دون أدنى إشارة للأصول المعنوية.

المرحلة الأولى لإعادة التقييم (المرسوم التنفيذي 90-103 المؤرخ في 27 مارس 1990)⁷

⁷ الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة بتاريخ 04 أبريل 1990 ص 408

المرحلة الثانية لإعادة التقييم (المرسوم التنفيذي 93-250 المؤرخ في 24 أكتوبر 1993)⁸

المرحلة الثالثة لإعادة التقييم (المرسوم التنفيذي 96-336 المؤرخ في 12 أكتوبر 1996)⁹

5- التشخيص كخطوة أولية و أساسية في عملية التقييم:

يعتبر التشخيص أصدق تعبير عن الامكانيات الحقيقية للمؤسسة البشرية و المادية منها كما أنه يمس كل ماله علاقة بنشاط المؤسسة من الداخل و الخارج. داخليا يركز التقييم على عدة نشاطات منه التسويق و أثره على المبيعات الانتاج و التكنولوجيا المستعملة الموارد البشرية و مدى تمكنها و ملائمتها لطبيعة النشاط من مؤهلات علمية و خبرة دون الإغفال عن الجانب المالي الذي يعبر عنه بالمردودية و النجاعة. أما خارجيا فمن الضروري على المقيم فحص قدرة المؤسسة على ضمان مكانتها في محيطها من خلال تحديد الفرص و التهديدات لضمان مصداقية و فعالية التشخيص كان لا بد أن يتم وقف شروط و خطوات منظمة و مرتبة تهتم من خلالها خاصة على العناصر المؤثرة في قيمة المؤسسة.

تعريف التشخيص و أهميته قبل الشروع في التقييم:

يعرف Brown التشخيص كما يلي "من المفروض أن يتعلق التشخيص بالطب، و في الصناعة نلجأ الى تحليل المؤسسات حيث يكون الهدف من ذلك هو إبراز عيوبها و الخلل فيها"¹⁰.

بغض النظر عن شروط، مراحل و مصادره الداخلية منها و الخارجية يهدف التشخيص الى إعطاء صورة دقيقة و واقعية للمؤسسة دون التركيز على مردوديتها و إن كانت مرتفعة أي تحديد حجم المخاطرة المتعلقة بها إذ لا معنى لمردودية عالية مع مؤسسة هشة.

⁸ الجريدة الرسمية رقم 69 المؤرخة بتاريخ 27 أكتوبر 1993 ص 08

⁹ الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة بتاريخ 13 أكتوبر 1996 ص 408

¹⁰ Alain marion, *Le diagnostic de l'entreprise*, Edit Economica, paris 1995 p 08

الجدول رقم (5) :أهم عناصر التشخيص

<p>العناصر المتعلقة بموردي المؤسسة وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الموردين - إمكانية التفاضل أو تغيير الموردين في حالة الحاجة إلى ذلك؛ - سهولة التفاوض في شروط الشراء و اقتناص امتيازات من خلال المنافسة بينهم؛ - نوعية الخدمات والسلع المقدمة من طرف الموردين (التسليم في الآجال، آجال التسديد، تخفيضات، امتيازات إضافية....) 	<p>العناصر المرتبطة بعملاء المؤسسة وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التعامل المستمر مع المؤسسة؛ - عدد العملاء؛ - نوعية العملاء؛ - إمكانية تطور التعامل مع العملاء؛ - الصلة الجيدة مع العملاء
<p>العناصر المتعلقة بتنافسية منتجات المؤسسة، وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوعية المنتجات - الأسعار التنافسية - الحصة السوقية - القدرة التنافسية للمنتج و حدة المنافسة 	<p>العناصر المتعلقة بعمالة المؤسسة وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المعرفة المكتسبة من طرف العمال؛ - نوعية العلاقة بين الإدارة والمستخدمين - التحكم في متطلبات المناصب الإدارية و التقنية منها <p>العناصر المتعلقة بالتمويل وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إمكانية الاقتراض - تعدد طرق التمويل - السمعة المالية للمؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماذا على عدة مصادر.

من كل هذا يتبين لنا أن عملية التشخيص هي خطوة ضرورية تمنح للمقيم صورة حقيقية للمؤسسة ، تعطي صورة عن القيم المعنوية كما تعتبر نقطة ارتكاز لتحديد طرق التقييم الأكثر تماشيا مع إمكانيات المؤسسة.

6- طرق تقييم المؤسسة حسب عدة مقاربات :

توجد عدة طرق تهتم بعملية التقييم منها ما تعتمد على الإمكانيات المالية ، المادية والمعنوية إلا أنه ومما لاشك فيه أنه من غير الممكن إعطاء قيمة دقيقة للمؤسسة . فالمقيمون يستعملون طرقاً، أو فرضيات مختلفة قد تعطي نتائج متميزة قد تكون نقطة بداية للتفاوض بين البائع والمشتري على العموم يمكن أن نميز بين ثلاث مقاربات للتقييم:

المقاربة الأولى: "مقاربة الذمة المالية" "Approche Patrimoniale"

تستعمل عادة في تقييم المؤسسات التي يكون مشكوكا في استمرارية نشاطها، مع هذا فقد تستخدم لما يكون من المحتمل مواصلة النشاط خاصة لما تعكس قيمة عناصر الأصول إمكانية تحقيق الربح، أو لما يتعلق الأمر بإعطاء حكم حول قيمتها الاستغلالية، ولكن تقييم هاته الأصول يكون بإجراء تعديلات على القيمة الدفترية أما من حيث نوع المؤسسة فتستعمل " في تقييم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و كذا المؤسسات ذات الأصول الضخمة"¹¹ .

"تضم مقاربة الذمة المالية مجموع الطرق التي تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية . فهذه الطرق تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها، وعند الحاجة الملاحق، فهي مقارنة تتصف بالسكون، على عكس المقاربات التقديرية أو التوقعية التي تركز على تقدير التدفقات المستقبلية للأرباح، توزيعات الأرباح، أو التدفق النقدي للمؤسسة"¹²

1- طريقة الأصول الصافية المحاسبي¹³ ANC :

تعتمد هذه الطريقة في التقييم على القيم الدفترية أو القيم الواردة في الميزانية لكل من الأصول والخصوم واجبة السداد. تعتمد على التكلفة التاريخية للأصول وتعمل القيمة الحقيقية

¹¹ Jean- Etienne Palard, franck imbert, *guide pratique d'évaluation d'entreprise*, Eyrolles, 2013 p 137

¹² Tchameni Emmanuel, *l'évaluation des entreprises*, édition Economica, Paris, 1993, P8

¹³ Actif Net comptable

والفعلية لتلك الأصول حيث لاتراعي التضخم السعري والتغيرات في الاسعار وتحميل القدرات الاقتصادية للشركة في النمو في المستقبل.
نحصل على قيمة المؤسسة حسب هذه الطريقة كالاتي:

$$\text{قيمة المؤسسة} = \text{إجمالي الأصول} - \text{إجمالي الخصوم المستحق}$$

مثال: تم اختيار مؤسسة وطنية مختصة في صناعة العصائر "نقاوس" خضعت للخصوصية .

الجدول رقم (06) : ميزانية المؤسسة

المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الإجمالية	الأصول
992100	رؤوس الأموال الخاصة	25000	الأصول الغير جارية
142000	رأس المال	1376000	التثبيتات المعنوية
159000	مؤونات الأخطار	27500	التثبيتات العينية
	النتيجة الصافية		التثبيتات المالية
1150000	مج رؤوس الأموال الخاصة	1428500	مج أصول غير الجارية
476000	الخصوم الجارية	940000	الأصول الجارية
217000	موردو المخزونات و لخدمات	97000	مخزونات البضائع
56000	الضرائب الدائنة	63000	الزبائن
120000	المنتوجات معينة مسبقة	14000	سندات في الحافظة
100000	الفوائد المنتظرة	175100	الأعباء معينة مسبقا
	المساهمات البنكية الجارية		بنوك الحسابات الجارية
969000	مج الخصوم الجارية (2)	1289100	مج أصول الجارية
2119000	مج الخصوم	2717600	مجموع الأصول (1)

$$\text{قيمة المؤسسة} = (1) - (2) = 969000 - 2717600 = 1748600$$

للوصول إلى قيمة المؤسسة بأكثر دقة لا يمكن الاعتماد على قيمة كل من الأصول والخصوم كما تظهر بالميزانية ؛ حيث تطراً بعض التعديلات التي لا بد منها على هذه العناصر ، يتعلّق الأمر

أساسا باستبعاد الأصول غير الحقيقية المعروفة بالأصول المعنوية¹⁴ من القيمة الإجمالية للأصول و إضافة بعض العناصر إلى الديون كالضريبة على الأرباح ، وتوزيعات الأسهم ، والضريبة على محصنات الخسائر الملغاة أو محصنات الخسائر التي صارت واجبة السداد

2- طريقة الأصول الصافية المعدلة¹⁵ ANCC :

تعتمد هذه الطريقة على نفس المبدأ الذي تعتمده الطريقة السابقة إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار كلّ التغيرات التي يمكن أن تتعرض لها القيمة الدفترية بالارتفاع أو الانخفاض الأمر الذي يجتّم مراجعة هذه القيمة . ولأجل ذلك فقد سخرت بعض التقنيات يتطلّب استعمالها الأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة أهمها : الأسباب التي وجدت من أجلها عملية التقييم، نوع الأصل ووضعيته ومدى أهميته في نشاط المؤسسة تقوم هذه الطريقة على تقييم منفصل لمختلف عناصر أصول و التزامات المؤسسة، ليتم بعد ذلك جمعها للحصول على قيمة المؤسسة

2-1- تقييم الأصول المادية:

تضم الأراضي، المباني، المعدات، و المخزونات . ولتقييمها يمكن الإستعانة بعدة طرق من بينها نذكر : القيمة السوقية، القيمة الاستعمالية، تكلفة إعادة الإنشاء أو الإنتاج، والقيمة الإقتصادية.

أ- القيمة السوقية : تعبر عن السعر الذي يمكن أن تتنازل به عن أصل ما اعتمادا على أسعار استثمارات مماثلة للأصل موضوع التقييم، تستعمل عاداتا في تقييم الأراضي
ب- القيمة الإستعمالية : تعكس المنفعة المتأتية من استغلال أصل ما تستعمل عاداتا في تقييم المباني الصناعية.

$$\text{القيمة الاستعمالية للمبنى} = \text{تكلفة البناء} \times \text{معامل القدم} \times \text{معامل إعادة التقييم}$$

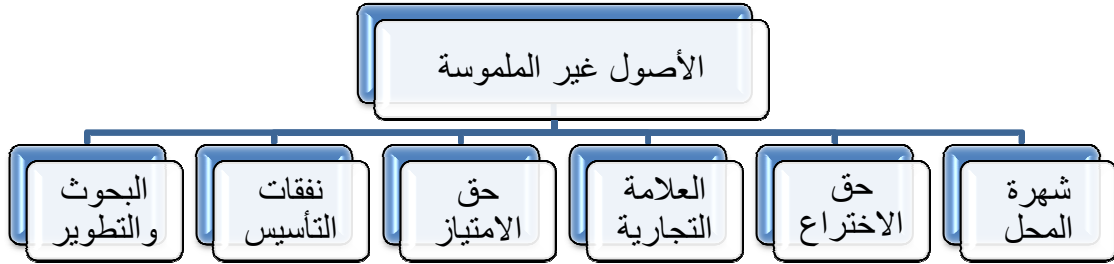
¹⁴ براءات الاختراع ،حقوق التأليف والنشر ،حقوق الامتياز، تكاليف التأسيس ،تكاليف تطوير برامج الحاسبات

¹⁵ Actif Net comptable Corriger

ت- **تكلفة إعادة الإنشاء أو الإنتاج** : وتعتبر عن التكلفة الواجب إنفاقها لإنتاج أصل مماثل للأصل موضوع التقييم
 كما يمكن الاستعانة بطريقة أخرى في تقييم الأصول تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي للأصل أي ما يمكن ان يتأتى من الأصل من إيرادات.
 د- **القيمة الاقتصادية** : تحاول هذه الطريقة إعطاء تصور تقريبي عن قيمة الأصول بالاعتماد على التدفقات المستقبلية التي يمكن أن تنشأ عن الأصل.
2-1-1- تقييم المخزون: يتم بصفة بسيطة عن طريق احتساب الكميات و سعر التكلفة أي تكلفة الانتاج بالنسبة للإنتاج التام أو تكلفة الشراء بالنسبة للمواد الأولية.

2-2- تقييم الأصول الغير مادية(المعنوية):

تضم الأصول التي ليس لها وجود مادي إلا أنها لازمة لنشاط المؤسسة، حيث تساهم كباقي عناصر الأصول في تحقيق أهدافها مثل شهرة المحلّ وحقوق الملكية الصناعية والتجارية و عقود الامتياز. فيما يتعلّق بشهرة المحلّ فيتم تقييمها بطرق خاصة.



الشكل رقم (1) : الأصول المعنوية أو الغير ملموسة

2-2-1- المصاريف الإعدادية

تمثل في جميع المصاريف التي تحملتها المؤسسة عند انشائها كمصاريف الدراسات والأبحاث والمصاريف الإدارية والتي يتم إطفائها في أجل لا يتعدى خمس سنوات. لذلك فلا

يمكن اعتبارها إحدى مكونات الذمة المالية للمؤسسة، مما يتطلب استبعاد قيمتها من القيمة الإجمالية للأصول.

2-2-2- شهرة المحل :

شهرة المحل تشمل مجموع العناصر الغير ظاهرة ماديا و الموجودة محاسبيا و التي تسمح بتطور نشاط المؤسسة. شهرة المحل المنشأة من نشاط المؤسسة لحاجته و الغير مشترة من الغير جاهزة لا تظهر في الميزانية. و لا يمكن تثبيت شهرة المحل إلا إذا تم تحديدها بصفة مشخصة في عقد الاقتناء. شهرة المحل لا تهتمك، لكن تخضع مبدئيا إلى محصنات مؤونة تدني القيمة.¹⁶

" المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الأصول غير المادية" يفرض تثبيت الأصول غير المادية سواء كانت مقتناة أو منشأة بصفة داخلية من طرف المؤسسة نفسها إذا كانت:

- المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل مولدة لتدفقات نقدية صافية (Cash-flow)،
- تكلفة الأصل يمكن تقييمها بمصدافية.

معالجة الأصول غير المادية في إطار المعايير الدولية للإفصاح المالي IFRS تميز بين الأصول المنشأة من طرف المؤسسة و تلك المقتناة من الغير تشدد على الأولى بشروط إضافية. وعليه فإن شهرة المحل و العلامات و عناوين الجرائد و ملفات الزبائن و المصاريف الاعدادية و التكوين و مصاريف الإشهار أو تغيير المقر لا يمكن تثبيتها"¹⁷.

¹⁶ قام المجلس FASB سنة 2001 بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 142 المعنونة " الشهرة و الأصول غير الملموسة الأخرى" و قد غيرت هذه القائمة المعالجة للشهرة.

¹⁷ Jean- Etienne Palard, franck Imbert. p 154

يمكن احتساب قيمة شهرة المحل بالاعتماد على عدة طرق نذكر منها:

• أسلوب تقويم الأرباح الزائدة:

تعني الأرباح الزائدة تلك الأرباح التي تخاطر المؤسسة من أجلها أي الفرق بين فائدة المؤسسة و الفائدة دون مخاطرة أو الأنشطة المماثلة وهذه الأرباح الزائدة أو غير العادية تمثل مؤشر عن وجود أصول غير محددة القيمة وغير ملموسة تساهم في تحقيقها وهي شهرة المحل.

تعتمد على عدة عوامل :

تحديد المعدل العادي للأرباح على الاستثمارات أو الأنشطة المماثلة أو في مجال الصناعة التي تعمل فيها المنشأة بتجديدها بصفة مستقلة أو الحصول على متوسط العائد في نفس الصناعة أو الحصول على نشرات أو إحصائيات مالية اقتصادية تعدها الجهات الحكومية أو دراسة القوائم المالية للمنشآت أو الأنشطة المماثلة وبتجديده يمكن تحديد الأرباح العادية المتوقعة للمنشأة كالتالي:

الأرباح العادية المتوقعة = القيمة العادلة لصافي الأصول الممكن تحديدها X^{18} معدل الأرباح العادية (i) ¹⁹

تحديد تقديرات الأرباح المستقبلية للمنشأة اعتمادا على متوسط الأرباح الفعلية في الماضي واعتبار المتوسط كمؤشر عن الأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل

متوسط الأرباح الفعلية (B) = مجموع الأرباح الفعلية لعدد من السنوات / عدد السنوات

$${}^{20}Gw = (B1 - iANR) / i$$

أو قيمة الشهرة المقدرة = الأرباح الزائدة X عدد السنوات المتوقع خلالها تحقيق هذه الأرباح

¹⁸ عاداتاً ما تستعمل قيمة الاصول الصافية المعدلة

¹⁹ معدل دون مخاطرة

²⁰ Gw قيمة الشهرة المقدرة، i معدل الرسملة، و نحصل عليه بإضافة نسبة مئوية معينة تعكس المخاطرة إلى المعدل

المقاربة الثانية : الطرق تركز على خصم التدفقات النقدية cash flow

التقييم المرتكز على تدفق الأرباح:

من أجل ايضاح العملية أي التقييم المرتكز على تدفق الأرباح نأخذ مثال عن نفس المؤسسة أي مؤسسة نقاوس و ذلك لمدة ثلاث سنوات كما هو موضح :

الجدول رقم (07) : أرباح المؤسسة بألف دينار

2007	2008	2009
44700	24500	140000

$$t = i (1 + R)$$

حيث:

t : معدل العائد المرغوب فيه من طرف المستثمر

i : معدل العائد الخالي من المخاطرة

R : علاوة المخاطرة²¹.

مثال :

إذا كان i المعدل دون مخاطرة 5% و علاوة المخاطرة 150% يصبح

$$t = 0.05 (1 + 1.5) = 12.5\% = 0.125$$

$$B_n = B + B (1 + t) + B (1 + t)^2 + \dots + B (1 + t)^{n-2} + B$$

$$(1 + t)^{n-1} + B (1 + t)^n$$

يمثل هذا المجموع مجموع متتالية هندسية حدها الأول B و أساسها (1 + t)

$$B_n = B (1 + t)^n - 1/t$$

²¹ تزيد و تنقص هذه القيمة حسب نتائج التشخيص التي تبين مدى مخاطرة المؤسسة

$$V(1+t)^n = Bn \rightarrow V(1+t)^n = B(1+t)^n - 1/t$$

$$V = B(1+t)^n - 1/t(1+t)^n$$

$$B = 44700 + 24500 + 14000/3 = 73866,67$$

$$V = 73866,67 \frac{(1+0.125)^3 - 1}{0.125(1+0.125)^3} = 175901.96$$

نشير هنا إلى إمكانية استعمال عدة تدفقات نقدية أخرى بدلا عن الأرباح مباشرة كريع شهرة
المحل مثلا إلا أن طريقة الحساب تبقى على حالها.

الخاتمة:

مهما كانت الطريقة المتبعة لتقييم المؤسسة، فلا بد من التشخيص العام لها، وهذا يفترض معرفة جيدة بالوثائق المحاسبية، وإعداد تشخيص مالي، تقني، تجاري وبشري. مما لا يطرح إشكالية في التقييم كما هو حاصل في مناسبات عديدة ومنها الخصوصية؛ حيث يفترض أن تستند الدولة على نتائج التشخيص في تحديد سعر التنازل عن المؤسسات العمومية. تفرض عملية التقييم المرور بمرحلتين متكاملتين هما على الترتيب: التشخيص الذي يعطي صورة عن المؤسسة واختيار طريقة التقييم المناسبة لها، استخدام طرق تقدير قيمة المؤسسة التي تصنف إلى ثلاثة مداخل رئيسية هي: مدخل الذمة المالية، مدخل قيمة المردودية، ومدخل الطرق المختلطة. ونتيجة للقصور الذي ميز عمليات التقييم التي تمت في الجزائر سابقا والتي إهتنت بمعالجة قيمة المؤسسة من وجهة نظر محاسبية (دفترية)، أي باستخدام طرق التقييم لوحدها دون العودة إلى الهدف من الخصوصية و بالتالي إهمال القيم المعنوية، فقد كان من الصعب تحديد سعر مناسب للتنازل يخدم مصالح الأطراف المعنية بالخصوصية خاصة مصلحة الدولة.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

1. خالد حمدي حمدون المشهداني،الخصخصة وأثارها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ,دار وائل لنشر الأردن,2013
2. أشواق بن قدور, تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير مادي ,دار الراية للنشر و التوزيع, الأردن, 2012 .
3. شهاب محمد شيهان , إشكالية الخصخصة و انعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ,العدد 2, 2008 .
4. الجريدة الرسمية رقم 62 تاريخ 24 أكتوبر 2001
5. الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة بتاريخ 04 أبريل 1990 .
6. الجريدة الرسمية رقم 69 المؤرخة بتاريخ 27 أكتوبر 1993 .
7. الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة بتاريخ 13 أكتوبر 1996 .

المراجع باللغة الفرنسية:

8. Jean- Etienne Palard, franck Imbert, *Guide Pratique Dévaluation D' Entreprise* ,Eyrolles ,2013
9. Georges Legros ; *L'évaluation Des Entreprises* ; dunod ;paris ; 2011.
10. Claude Annie Duplat , *Evaluez Votre Entreprises*, Vuibert, Paris,2007
11. Nacer-Eddine SADI «*La Privatisation Des Entreprises Publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux*.OPU ; 2005.
12. Tchemeni Emmanuel, *L'évaluation Des Entreprises*, édition Economica, Paris, 1993
13. Houcine Benissad ; *ALGERIE : Restructurations et Reformes Economique (1979-1993)* ; OPU ; 1994

14. Alain Marion, *Le Diagnostic De L entreprise*, Edit Economica, Paris, 1995.
15. Hamamda Mohamed Tahar ; *Privatisation Des Entreprises Publique En Algérie* ; Geoeconomie ; 2011.
16. Andreff Wladimir, " *Reformes, Libéralisation, Privatisation En Algérie*". Confluences Méditerranée, 2009/4 N 71